مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:481-493

بوادر وملامح الاقتصاد الرقمي العربي في ظل جائحة كورونا

Arab Vision For The Digital Economy In light of the COVID19 pandemic

صباغ رفيقة*[1]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر
rafika.sebbagh@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام:2021/03/21 تاريخ القبول:2021/11/16 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع الاقتصاد الرقمي العربي من خلال المؤشر الرقمي العربي الذي يقوم على أساس إعطاء وزن أكبر للمحاور التي تعكس الركائز الأساسية وأولوية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وقد خلصت الدراسة الى أنه مازال هناك عدد كبير من الدول العربية حوالي نصفها تعاني من ضعف بهذه الركائز خاصة في محور المؤسسات والبنية التحتية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، جائحة كورونا.

ترميز JEL : C43، I31، Q01

Abstract:

This study aimed to study the facts of the Arab digital economy through the Arab index, which is based on giving more weight to the axes that reflect the basic pillars and priority of the digital economy in the Arab countries. The study concluded that there are still a large number of Arab countries, about half of which suffer from this weakness The pillars are mainly in the institutions and infrastructure axis

.**Keywords :**. Digital Economy - Arab Digital Economy Index - Corona Pandemic.

JEL Classification Codes: Q01، I31، C43.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من التغيرات والتحولات والتي أفرزتها معطيات العولمة الاقتصادية والمالية والتطور التكنولوجي الذي ساهم في تسارع وتيرة نمو الابتكارات والتقنيات التكنولوجية، كل هذا ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات، وأدى إلى ميلاد وبروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة، والتي تعتبر المعرفة أهم عامل من عوامل نجاحها. وباعتبار أن الحكومة الكلاسيكية لم ترتقي بأساليبها لمواجهة هذا التغيير أضحى من الضروري إعادة النظر جذرياً بنموذجها وابتكار نموذج آخر جديد تماماً هو الحكومة الإلكترونية، والتي تعتبر طرحاً ثورياً في كل مجالات العمل الإداري العام. فتجربة الدول العربية في تطبيق الحكومة الإلكترونية لم تحقق بعد النهضة والانطلاقة المرجوة والمطلوبة، غير أن ذلك لا يعني التشكيك مطلقا في النوايا والإنقاص من الجهود، فالدول العربية اتخذت مؤخرا إجراءات عدة في جميع الميادين بغية تدعيم الحكومة الإلكترونية، إلا أن تبني هذه الحكومة لابد أن يرتكز على استراتيجيات وسياسات وطنية هادفة وذات فعالية. قائمة أساسا على المعرفة والرقمنة التي اصبحت أهم عامل من عوامل نجاحها، ولقد أصبح التحول الى الرقمنة حتمية لابد من تعميمها بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من اجراءات للغلق والتشديد على التباعد الاجتماعي، وبهذا أصبح تطوير الرقمنة في الاقتصاد العالمي بما فيها الدول العربية آلية استراتيجية ومهمة لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، وعلى هذا الاساس يعتبر مؤشر جودة الرقمنة العالمي من أهم المعايير التي بها يتم تقييم مستوى الرقمنة في مختلف دول العالم، وفي هذا السياق تتحدد اشكاليتنا كالتالي:

ما مكانة الدول العربية حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي؟

أولا: فرضيات الدراسة

– لعبت الرقمنة عالميا دورا ايجابيا في ظل جائحة فيروس كورونا كوفيد 19؛

– الدول العربية تشهد تأخرا ملحوظا في مجال تطبيق الرقمنة باعتبارها لا تملك الكوادر والوسائل الكافية لتحقيق الرقمنة بشكل فعال.

ثانيا: أهداف الدراسة.

إن معالجتنا لهذا الموضوع تهدف للوصول لعدة نقاط نلخصها فيما يلي:

– معرفة مدى أهمية وجود رقمنة في الاقتصاد العالمي عامة وفي العالم العربي خاصة، وخاصة في ظل جائحة فيروس كوفيد 19؛

– مدى مواكبة الدول العربية للتغيرات العالمية في تكنولوجيات التحولات الرقمية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع للدراسة لعدة أسباب منها:

- محاولة معرفة آثار فيروس كورونا على الرقمنة في الاقتصاد العربي؛
- قلة الدراسات المعالجة لهذا الموضوع والشعور بأهمية الموضوع نظرا لحداثته.

رابعا: أهمية الدراسة.

تتحدد أهمية الموضوع من خلال محاولة التعرف على موضوع الرقمنة الذي أصبح يعتبر من أهم رهانات الدول العربية في الوقت الراهن خاصة في ظل جائحة كورونا، نظرا للعوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما ستوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد وجدت الكثير من الدول في الرقمنة بديلا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الوقت الراهن.

خامسا: منهج وأدوات الدراسة.

حتى نتمكن من الإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة فرضيات الدراسة اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بمؤشر جودة الرقمنة العالمي، وآثار جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العربي حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الذي يقيم استراتيجيات تطبيق الرقمنة في مختلف الدول.

سادسا: تقسيمات العمل.

تم تقسيم هذا العمل إلى محورين أساسيين هما: الإطار النظري للدراسة؛ **والثاني:** الرقمنة في الدول العربية بتقييم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

سنحاول التطرق الى اهم الاسس النظرية للاقتصاد الرقمي ولمؤشر الاقتصاد الرقمي.

I. الاقتصاد الرقمي

1. تعريف الاقتصاد الرقمي:

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلى:

- لقد تعددت المصطلحات التي تعُّرف الاقتصاد الرقمي، ولعل معظمها يشير إلى نفس المقصد .ومن أجل تسليط الضوء على مفهوم هذا الاقتصاد، يتطلب الأمر توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة والارتباط بالاقتصاد الرقمي والتي تختلف وتتآلف بعض الشيء عن بعضها، مثل:

- **اقتصاد المعلومات** :يعرفه بنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة؛ (بن ضميان العنزي ،2003، ص03)

- **اقتصاد المعرفة** :ويتضمن الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها وتطورها ونموها .ويقصد به أيضا الاقتصاد المتميز بنسبة عالية من الوظائف الكثيفة المعرفة، بالإضافة إلى أن نسبة رأس المال المعرفي أو الفكري تكون أكبر من نسبة رأس المال المادي .

- الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة. (حسن مظفر الرزو،2006، ص 13).
- يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. (فريد النجار،2007، ص25).
- الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات تعني كل مرحلة من مراحل تصنيع المعلومة ابتداء من الثقافة والتدريب والتدريس مرورا بصناعة أجزاء ومكونات الكمبيوتر المادية انتهاء بصناعة برامج الكمبيوتر او التي تعتمد على الكمبيوتر بشكل أو آخر.
- من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الاقتصاد الرقمي، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها). (فريد النجار،2007، ص25).

2. سمات الاقتصاد المعرفي:

- الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي؛
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة؛
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية
- الاعتماد على التعلم والتدريب وكدا على إعادة التدريب؛
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية؛
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية؛
- يساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية.

- يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.[1]

3. لمحة عامة حول مؤشر الاقتصاد الرقمي حول العالم:

يستكشف مؤشر هذا العام عنصرين: التطور الرقمي والثقة الرقمية. يكشف التطور الرقمي الزخم التاريخي للاقتصاد مع التحوّل من الماضي المادي إلى الحاضر الرقمي. وأما الثقة الرقمية فهي الجسر الذي يربط رحلة التطور من الحاضر إلى مستقبل رقمي أكثر ذكاء وشمولية.

يدرس مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي التطور الرقمي والثقة الرقمية من خلال 90% من مستخدمي الإنترنت حول العالم، ويستند إلى 12 عامًا من البيانات. ويقيس معيار **التطور الرقمي** 160 مقياسًا ضمن 90 اقتصادًا عبر أربعة ركائز أساسية هي مناخ المؤسسات، ومستوى الطلب، والإمداد أو العرض، والقدرة على الابتكار والتغيير. وتنقسم هذه الاقتصادات إلى أربع فئات:

- **المتميزة:** سنغافورة، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، ألمانيا، إستونيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية التشيك، ماليزيا، ليتوانيا – وهذه البلدان متقدمة رقمياً ولديها زخم كبير. تتمتع هذه الدول بالريادة في قيادة الابتكار، وتستفيد من مزاياها الحالية بطرق فعّالة؛
- **الواعدة:** السويد والمملكة المتحدة وهولندا واليابان وكندا – هي اقتصادات رقمية ناضجة تتمتع بمستويات عالية من التبني الرقمي على الرغم من تباطؤ الزخم. تميل هذه الدول لمقايضة السرعة بالاستدامة وعادة ما تستثمر في توسيع الشمول الرقمي وبناء مؤسسات قوية؛
- **المستعدة:** الصين والهند وإندونيسيا وبولندا وروسيا – والتي تتطور بسرعة. ولديها زخم قوي ومساحة واسعة للنمو، وعادة ما تكون جذابة للغاية للمستثمرين؛
- **المراقبة:** نيجيريا وأوغندا وكولومبيا وبيرو وباكستان وسريلانكا – والتي لديها بعض الثغرات في البنية التحتية. ومع ذلك، يُظهر الشباب فيها حماسًا لمستقبل رقمي مع زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمدفوعات عبر الهاتف المحمول.

ويقيس معيار **الثقة الرقمية** 198 مؤشرًا في 42 من اقتصادات المؤشر استنادًا إلى أربع ركائز، هي: السلوك والمواقف والمناخ والتجربة.

- بدأت اقتصادات مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك في بناء الزخم على مستوى نقاط السلوك، مما يدل على نسب المشاركة الكبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التقنيات الجديدة؛

- لدى اقتصادات مثل الصين وإندونيسيا وفيتنام اتجاهات إيجابية بشكل متزايد حول مستقبلها الرقمي يقودها التوسع السريع في اعتماد التكنولوجيا والفرص الكبيرة التي تقدمها؛
- تتخذ الاقتصادات التي تتبع نهجًا أكثر نضجًا تجاه التحول الرقمي والسياسات ذات الصلة مثل السويد وهولندا والدنمارك نفس التدابير التي تعزز مناخ الثقة مثل سياسات الخصوصية والأمن والمساءلة. ويميل المواطنون في هذه البلدان إلى تبني مواقف أكثر تفاؤلاً حول مستقبل التقنيات الرقمية؛
- تقدم اقتصادات مثل الولايات المتحدة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة لمواطنيها تجربة شبه سلسة، مما يوفر البيئة المثالية للبنية التحتية المتقدمة والوصول الواسع والتفاعل غير المسبوق. يقابل هذه التجربة مستويات عالية من المشاركة، مما يوفر لهذه الاقتصادات ميزة واضحة في المستقبل ما بعد مرحلة الوصول والانتشار. (Press Releases، 2012).

4. جائحة كورونا والاقتصاد الرقمي:

الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت نحو مزيد من النمو باتجاه عالم رقمي فأزمة (كورونا) أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع.

الشكل (01): ايرادات شركات التكنولوجيا خلال الربع الاول من سنة 2020.

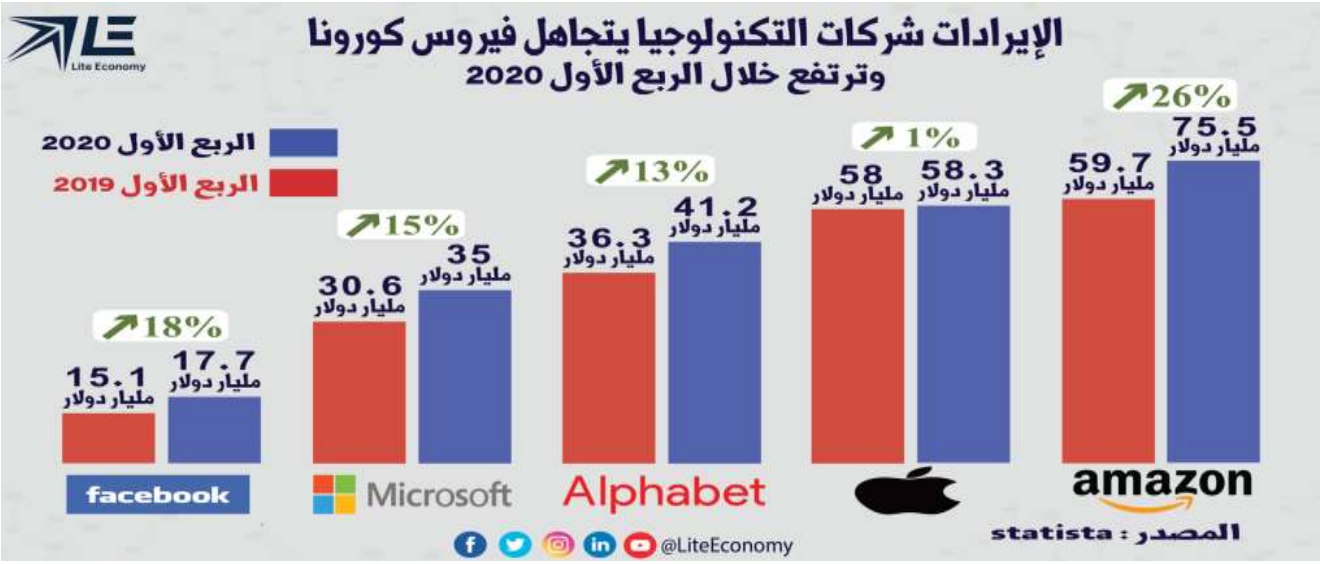

المصدر: Lifeeconomy 2020، تاريخ الاطلاع: (2021/02/20) .

الأزمة العالمية الناجمة عن وباء فيروس كورونا دفعت نحو مزيد من النمو باتجاه عالم رقمي فأزمة كورونا أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع.

II. مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

سنحاول التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية من خلال مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

1. تعريف مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

هو مؤشر يعكس مختلف المؤشرات المدرجة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يدرس تأثير التكنولوجيا وانعكاسها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

يستند حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على خمسة أبعاد استراتيجية يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي في الدول العربية

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص29.

- **الأسس الرقمية** :يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم؛
- **الابتكار الرقمي** :يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛
- **المواطن الرقمي:** يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم؛

- **الاعمال الرقمية** :يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛

2. أسس بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

يتكون المؤشر من تسع محاور فرعية تُمكن من تصنيف الدول العربية بناءً على أدائها عبر 57 مؤشر رئيسي وفرعي، والجدول الموالي يوضح محاور بناء المؤشر.

الجدول رقم (01): محاور مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

التسلسل	المحاور	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
1	المؤسسات	3	3
2	البنية التحتية	2	4
3	التعليم والمهارات	5	0
4	الحكومة الالكترونية	5	0
5	الابتكار	5	0
6	المعرفة والتكنولوجيا	4	0
7	بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية	5	8
8	نمو سوق التمويل	6	0
9	التنمية المستدامة	2	0
المجموع		37	20

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص31.

3. الابعاد الاستراتيجية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

الشكل رقم (03): الابعاد الاستراتيجية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص31.

يوضح الشكل السابق توزيع محاور بناء المؤشر على الأبعاد الاستراتيجية المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أن محور التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها من خلال التطور التكنولوجي يعد محوراً يتقاطع مع كافة الأبعاد والمحاور المختلفة.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

بعد جائحة كورونا تحتم على مختلف دول العالم بصفة عامة والدول العربية ضرورة إحداث متغيرات جوهرية في تبني التكنولوجيا الرقمية وسرعة التحول نحو بناء اقتصاد رقمي متطور يعتمد على بنية تحتية ومؤسساتية وشبكات اتصال متطورة وحديثة وقادرة على تحقيق قفزة نوعية في هذا المضمار. والجدول الموالي يعكس نتائج المؤشر الرقمي العربي لـ 22 دولة عربية حسب الترتيب من(1 –22).

الجدول رقم (02): ترتيب الدول العربية وفقاً للأبعاد الاستراتيجية

الأبعاد الاستراتيجية					
متوسط الإقليم	**الاسس الرقمية**	**الابتكار الرقمي**	**الحكومة الالكترونية**	**الأعمال الرقمية**	**المواطن الرقمي**
	41.05	36.36	46.83	43.84	48.90
1	الامارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة
2	قطر	قطر	قطر	البحرين	قطر
3	عمان	السعودية	البحرين	قطر	عمان
4	البحرين	البحرين	عمان	الكويت	البحرين
5	السعودية	عمان	السعودية	السعودية	السعودية
6	الكويت	لبنان	المغرب	عمان	الكويت
7	الاردن	الكويت	الكويت	الاردن	لبنان
8	تونس	الاردن	تونس	لبنان	الأردن
9	المغرب	الجزائر	الاردن	المغرب	تونس
10	مصر	تونس	مصر	تونس	الجزائر
11	الجزائر	مصر	لبنان	مصر	المغرب
12	لبنان	المغرب	الجزائر	الجزائر	مصر
13	العراق	اليمن	سوريا	جيبوتي	العراق
14	سوريا	ليبيا	اليمن	اليمن	سوريا
15	موريتانيا	سوريا	العراق	موريتانيا	ليبيا
16	ليبيا	موريتانيا	السودان	سوريا	موريتانيا
17	السودان	جيبوتي	الصومال	السودان	اليمن

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص ص (50–51).

أسفرت النتيجة الرئيسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي عن استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية، حيث حصلت على المركز الأول بقيمة مؤشر بلغت 70.6 بفارق حوالي 7 نقاط عن الدولة في المرتبة الثانية، وبصفة عامة مازالت دول الخليج تتصدر المشهد على الساحة الرقمية.بناء على هذه النتائج، فقد تم تقسيم الدول وفقاً لترتيبها إلى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى** :الدول القائدة وهي تعد دول جاذبة للاستثمار الدولي، ويمكن مقارنة نتائجها مع الدول المتقدمة رقمياً، وهي الدول الحاصلة على المراكز الاولى من 5- – 1-(الإمارات العربية المتحدة – المملكة العربية السعودية– البحرين – عمان – قطر)،تتميز هذه الدول بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو المدن الذكية والتطبيقات التكنولوجية الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية أوسع، وأتمتة وربط كافة الخدمات الحكومية؛

- **المجموعة الثانية** :الدول الواعدة رقمياً وهي الدول التي قطعت شوطاً معقولاً في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن اعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار، وإن كانت بدرجة أقل عن دول المجموعة الأولى .هذه المجموعة حصلت على المراكز من 12 -6 ، وتشتمل على سبعة دول(:الكويت – مصر –الأردن – لبنان – المغرب – تونس – الجزائر)؛ تتميز هذه الدول بامتلاكها بنية تحتية ومعرفية كافية للانطلاق نحو الأمام ويمكنها خلال فترة متوسطة تتراوح بين السنتين والأربعة من

الانتقال لمصافي الدول الرقمية القائدة بحال تبنت خطط جريئة وحاسمة نحو استكمال خططها للتحول الرقمي . وتحتاج تلك الدول لاستكمال أعمال الربط الرقمي وتعميق استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية لدعم تقديم الخدمات لكافة المواطنين بالدقة والكفاءة المطلوبة .كما لوحظ بأن تلك الدول لم تستكمل الشمولية الرقمية لكافة المواطنين ومازالت العديد من الأنشطة الاقتصادية تجري خارج المنظومة الرسمية وغير مشمولة مالياً ورقمياً.

- **المجموعة الثالثة** :الدول التي تحتاج لتنشيط رقمي ومزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات بنيتها التحتية الرقمية لذا فهي جاذبة لدعم الدول القائدة والمؤسسات الدولية وهي الدول الحاصلة على الترتيب من 22 – 13 ، وهي(:العراق–سوريا–موريتانيا–اليمن –السودان– جيبوتي– فلسطين –جزر القمر –ليبيا –الصومال.) تحتاج هذه الدول وبمستويات مختلفة لاستكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الإنترنت والأمن السيبراني، وكذلك تحتاج بشكل واضح لخطط استراتيجية للتحول والاقتصاد الرقمي للتعجيل لاستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر .ونجد بعض من بين تلك الدول من مازال يعاني من عدم الاستقرار الذي أعقب بعض الثورات العربية بمطلع العقد الثاني بالقرن الحالي، أو من قبل هذا التاريخ. (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020 ،ص212).

الشكل رقم (04) : قيمة المؤشر وفقاً للأبعاد الاستراتيجية

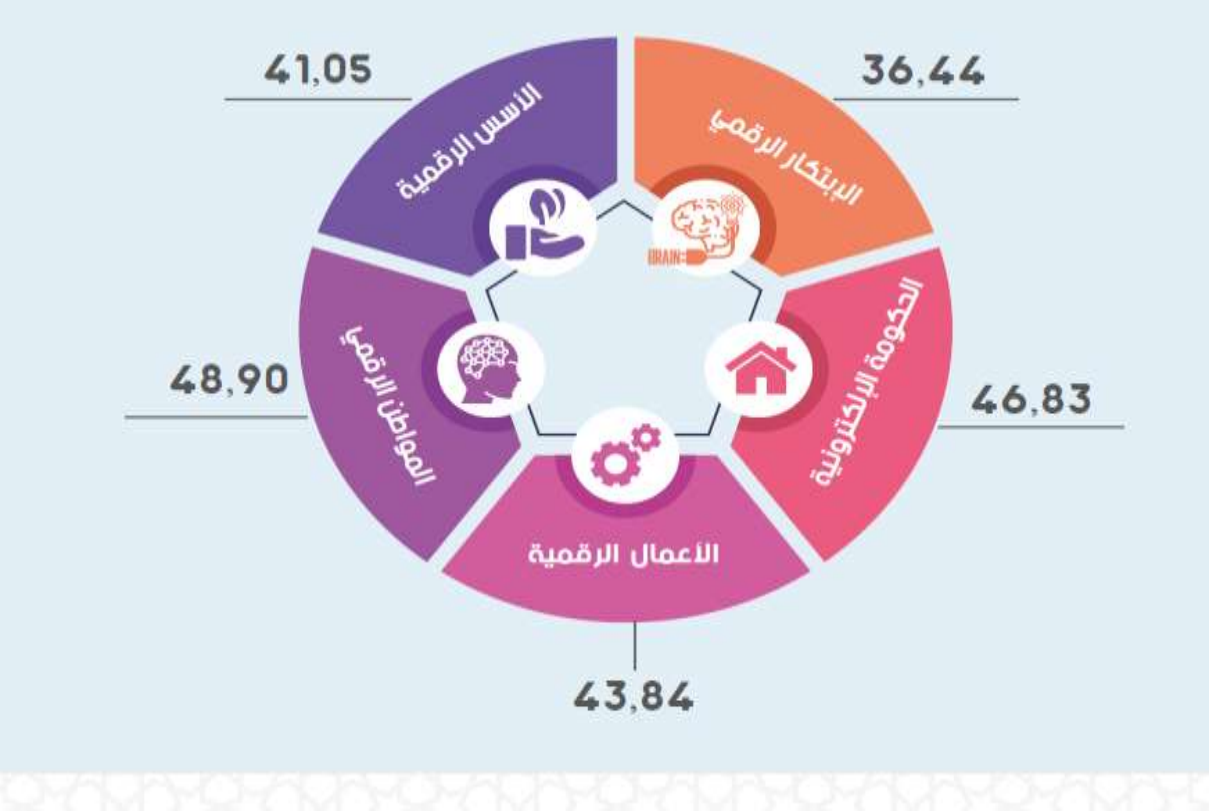

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص 49.

حظي البعد الاستراتيجي الخاص بالمواطن الرقمي على أعلى معدل48.9 ، ولكنه مازال دون المتوسط ولم ينعكس على بعد الابتكار الرقمي والأعمال الرقمية، حيث ما زالت المؤشرات تعكس أداء ضعيف للدول العربية ثم يليها البعد الخاص بالحكومة الإلكترونية. عكس البعد الخاص بالأسس الرقمية من بنية أساسية وبيئة حاكمة أداء دون المتوسط بالرغم من أهمية الأسس الرقمية لعملية التحول الناجحة. وبصفة عامة مازال الأداء ضعيف متوسط مقارنة بالمقياس المعياري، ولكن تباين بالطبع أداء الدول العربية في الأبعاد الاستراتيجية.

الخاتمة:

أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع والذكاء، والمعلومات، في حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة .وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن بـ(7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدل (10%) سنويا.على هذا الاساس يعتبر المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي هو إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، وأداة تم تصميمها خصيصاً من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جامعة الدول العربية لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي الحالي لكل دولة عربية، فضلاً عن إبراز نقاط القوة وفرص ومجالات التنمية.حيث يجمع المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بين المؤشرات الاقتصادية والرقمية لقياس تأثير التحول الرقمي على العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة.كما ويهدف المؤشر إلى التقاط وتحليل الجوانب متعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي طويل المدى، وتحسين مستويات الإنتاجية، ونمو سوق العمل والأعمال.(مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،2020، ص12).

ولقد أثبتت الدراسات أن للتكنولوجيا تأثيرًا إيجابياً على الاقتصاد ومعدلات النمو، وقدرتها على التسريع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحتى المساهمة في التعامل مع الأزمات وسرعة الاحتواء وهو ما تم إثباته في التعامل مع أزمة كوفيد19 ، ولكن هذا لن يتحقق ما لم نتمكن من ضبطه عن طريق إنشاء آليات حوكمة فعالة للتكامل التكنولوجي مع مجموعات أصحاب المصلحة الثلاثة الرئيسية :الأفراد والشركات والحكومات، وعلى هذا الاساس تتحدد توصيات الدراسة كالآتي:

- أهمية العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات ومعالجة الفرص المرتبطة بالتحول والأجندة الرقمية؛
- ضرورة التخطيط الدقيق لمواجهة مخاطر العولمة الرقمية وبناء القدرات البشرية وخلق فرص العمل؛
- تأسيس صناديق استثمارية لتمويل خطط التحول الرقمي والابتكار في المنطقة العربية؛
- تحتاج الدول العربية وبمستويات مختلفة لاستكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الإنترنت والأمن الالكتروني، وكذلك تحتاج بشكل واضح لخطط استراتيجية للتحول والاقتصاد الرقمي للتعجيل لاستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر . ونجد بعض من بين تلك الدول من مازال يعاني من عدم الاستقرار الذي أعقب بعض الثورات العربية بمطلع العقد الثاني بالقرن الحالي، أو من قبل هذا التاريخ؛
- تصميم وتنفيذ مسرعات الرقمنة بهدف رفع نسب المشاركة والإدماج الرقمي، والشفافية والمساءلة ومعايير جودة الحياة.

مراعاة التأثير الرقمي المجتمعي الإيجابي والإلتزام بمستهدفات التنمية المستدامة؛

- تحديث التشريعات والقوانين لضمان الموثوقية والأمن الرقمي والخصوصية الفردية.

قائمة المراجع :

1. حسن مظفر الرزو (2006) "**مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت** "،السعودية ، مركز البحوث.
2. فريد النجار (2007)" **الإقتصاد الرقمي**"، مصر ، الدار الجامعية.
3. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (2020) **مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي** ،الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الأولى .
4. بن ضميان العنزي(2003) **مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة**" ،ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال الإعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، جامعة الملك سعود ،السعودية .
5. إبراهيم بختي (2002)" **تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي** "، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر.
6. المرسال (2021)"**مفهوم الاقتصاد الرقمي** " ، مناح على الموقع : https://www.almrsal.com/post/544714،تاريخ الاطلاع : (2121/02/21).